E/P 0574

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/59
٢٣ آذار/مارس ١٩٧٨
الاصل :بالعربيةوالانكليزية

10 MAY 1978
LIBRARY

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة
٢ - ٦ أيار/مايو ١٩٧٨
بيروت ،لبنان
البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت

# متابعة القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة في نيسان/ابريل ١٩٧٧

78-1720

رقم 2373

اعتمدت اللجنة، في دورتها الثالثة، عددا من القرارات تتضمن احكاما تقضي باتخاذ تدابير من قبل الامانة التنفيذية. وتبين هذه الوثيقة، في ايجاز، ما اتخذ من تدابير متابعة ضرورية، خلال الفترة المستعرضة، تنفيذا لهذه الاحكام.

القرار ٣٨ ( ٤ ) : برنامج عمل لصالح البلدان الاقل نموا في المنطقة

يتعلق هذا القرار بتمويل مشروع الامم المتحدة للمالية العامة والادارة ( PROFAD ) .

وبناء على ما جاء في القرار ، اجرى الامين التنفيذي مشاورات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومع مكتب التعاون الفني التابع للامم المتحدة بغية الحصول على اموال كافية للمشروع لكي يواصل تقديم خدماته الى البلدان الثلاثة المنتفعة بهذه الخدمات ، وهي : الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان . وأعرب برنامج الامم المتحدة الانمائي ( مكتب اوروبا والبحر المتوسط والشرق الاوسط ) عن تقديره لجهود المشروع في خدمة بلدان المنطقة ولكنه اعتذر عن عدم تمكنه من المشاركة في تمويله لأنه فضلا عن صعوباته المالية ، لا تعد المالية العامة والادارة من بين المجالات ذات الاولوية في البرامج الاقليمية دورة ١٩٧٧-١٩٨١ .

ومن ناحية اخرى ، وافق مكتب التعاون الفني على الاستمرار في تمويله للمشروع لعام ١٩٧٨ . غير ان هذا التمويل انخفض الى ١٥٠ ٠٠٠ دولار امريكي بدلا من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي . وزيادة على ذلك ، نوه مكتب التعاون الفني بأنه تنفيذا لسياسته في تمويل المشاريع ، سوف تكون مساهمته لعام ١٩٧٨ هي الاخيرة . وعلى بلدان المنطقة ان تعتني بالتمويل الكامل فيما بعد .

كذلك اجرى الامين التنفيذي مشاورات مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ( في الكويت ) طالبا مشاركته في تمويل المشروع في حدود تقديرات الميزانية لفترة ثلاث سنوات . واسفرت استجابة الصندوق عن وعد بتمويل جزئي وان كان القرار النهائي في هذا الشأن يرتهن بقرار مجلس محافظي الصندوق المزمع انعقاده في نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

واتصلت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ايضا بصندوق النقد العربي ( في ابو ظبي ) حول هذه المسألة . وأكد الصندوق ، في رده ، انه لا يزال في مراحله التحضيرية والتنظيمية وانه لذلك ليس في وضع يمكنه من اتخاذ قرار في هذا الشأن . ووعد بأن يفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

ولما كان تمويل المشروع ، كما يبدو حتى وقت اعداد هذا التقرير ، يغطي نشاطاته خلال عام ١٩٧٨ فقط ، ونظرا للأهمية الكبيرة المعقودة على خدماته كما عبرت عنها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في قراريها ٢٦ ( ٣ ) لعام ١٩٧٦ و ٣٨ ( ٤ ) لعام ١٩٧٧ ، لذلك فالامر محال الى اعضاء اللجنة لاتخاذ الاجراء المناسب .

غير ان الامانة التنفيذية للجنة لم تقصر المساعدات المقدمة الى اقل البلدان نموا في المنطقة على نشاطات مشروع الامم المتحدة للمالية العامة والادارة ( PROFAD ) . بل ان الامانة التنفيذية ، رغم مواردها المحدودة ، قدمت دعما موضوعيا لمؤتمر التنمية اليمنية الدولي ،

الذى انعقد في الفترة بين ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر و ١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، من اجل عرض الخطة الخمسية الاولى للجمهورية العربية اليمنية ، ١٩٧٦ /١٩٧٧-١٩٨٠ /١٩٨١ ، بغية التماس الدعم والتمويل الخارجي . وفي هذا الصدد ، أعدت الامانة التنفيذية ملخصا لوثيقة الخطة باللغتين الانكليزية والعربية ( سبعة مجلدات باللغة العربية في الاصل ) ، كما أعدت دراسة نقدية للخطة . وكانت هاتان الوثيقتان هما الاساس الذى دارت حوله المداولات الموضوعية للمؤتمر . وعلاوة على ذلك ، ساعدت الامانة التنفيذية في اعداد تقرير المؤتمر ، باللغتين العربية والانكليزية ، عن مداولات المؤتمر بكامل هيئته ومداولات اللجنة الاقتصادية ، وفي وضع اللمسات النهائية للتقرير الشامل ، بما في ذلك مداولات اللجنة الاجتماعية .

واعطيت الاولوية لاستخدام الخدمات الاستشارية لصالح اقل البلدان نموا . وقدمت المساعدة في ميدان التخطيط المالي ووضع جداول التدفق المالي ، وانشاء نظام موحد للحسابات تستخدمه المشروعات والمنظمات العامة والمختلطة .

القرار ٣٩ (٤) : التعاون الاقليمي في ميدان انماء الموارد المائية

ارسل الامين التنفيذى كتابين في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٧ و ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٧ الى البلدان الاعضاء في اللجنة في ذلك الوقت طلب فيهما الى الحكومات الاعراب عن ارائها فيما يتعلق بانشاء مجلس الموارد المائية للمنطقة، واجراءات التنفيذ، وتحديد حلقة اتصال في كل بلد لغرض المتابعة. وتلقى ردودا كتابية من الاردن والبحرين والعراق وعمان والمملكة العربية السعودية، وردا شفويا من لبنان. وأيدت البلدان الخمسة الاولى وشجعت اتخاذ خطوات نحو تنفيذ القرار وانشاء المجلس، وأيد لبنان ذلك شفويا فقط. المملكة العربية السعودية وحدها لم تشأ تأييد انشاء المجلس استنادا الى ان تنظيما مماثلا قد بدأ في المنطقة في شكل " الامانة العامة لوزراء الزراعة في دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي " ومقرها الرياض.

ولم ترد ردود بعد من البلدان الخمسة المتبقية في المنطقة، وهي : الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والكويت واليمن واليمن الديمقراطية.

وعقب انضمام مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية الى عضوية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، قام الامين التنفيذى في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ بابلاغ القرار اليهما وطلب معرفة آرائهما. ولم يرد أى رد بعد.

بعد ئذ قرر الامين التنفيذى اعداد الوثائق المطلوبة :

أ - شرح تفصيلي للفوائد، واجراءات الانشاء، والنواحي الادارية والمالية للمشروع،

ب- تأمين الدعم الكامل للمشروع،

جـ- اجراء حوار اكثر فعالية بين اللجنة التنفيذية لغربي آسيا وبين الدول الاعضاء من أجل انشاء مجلس الموارد المائية.

واستنادا الى ذلك وتمشيا مع توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه الذى عقد في مار دل بلاتا في آذار/مارس ١٩٧٧، قرر الامين التنفيذى عقد الاجتماع الاقليمي الثاني المعنى بالمياه في بيروت، ٥ - ٩ حزيران/يونيو ١٩٧٨. ووجهت الدعوة الى جميع الاعضاء في اللجنة التنفيذية لغربي آسيا للاشتراك في هذا الاجتماع على مستوى كبار الخبراء. ويشكل انشاء مجلس الموارد المائية البند الرئيسي في جدول الاعمال.

القرار ٤٠ (٤) : اعادة تعمير وانماء لبنان

تنفيذا للفقرة (١) من منطوق القرار ٤٠ (٤) ، بادر الامين التنفيذى " الى اجراء مشاورات عاجلة مع رئيس مجلس الانماء والاعمار بغية وضع برنامج انمائي للمساعدة الفنية وفقا لأولويات المجلس . . . ". كما جرى مشاورات في هذا الشأن مع الحكومة على أعلى مستوى .

ونتيجة لهذه المناقشات وبناء على طلب رئيس مجلس الانماء والاعمار، تم اعداد وثيقة مشروع منقح لفريق الامم المتحدة الاستشارى والمتعدد الاختصاصات الى لبنان . وللاسف لم تؤد المفاوضات المختلفة المتعلقة بهذه الوثيقة الى النتيجة العملية المنشودة . ولا يزال الامين التنفيذى على استعداد لتقديم أية مساعدة قد تطلب في هذا الشأن .

وفي هذا الصدد أيضا ، اجرى الامين التنفيذى مناقشات مع السلطات العليا في بلدان اللجنة التنفيذية لغربي آسيا ومع مختلف الصناديق العربية .

وتنفيذا للفقرة (٢) من منطوق القرار، قام الامين التنفيذى بتنسيق جميع نشاطات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فيما يتعلق باعادة تعمير وانماء لبنان مع الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في لبنان . وعقدت معه لهذا الغرض اجتماعات عمل في مناسبات عدة واشتركت الامانة التنفيذية للجنة بانتظام في اجتماعات التنسيق بين الوكالات برئاسة الممثل الخاص.

وفي اطار التنسيق المذكور اعلاه ، واصلت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومن خلال موظفيها ومستشاريها الاقليميين ، المساعدة في عدد من النشاطات من أجل اعادة تعمير وانماء لبنان :

- تم الانتهاء من الدراسة المتعلقة بسياسة اسكانية في لبنان وتقديمها رسميا الى الحكومة . ومن المفهوم ان هذه الدراسة تعتبر اطارا اساسيا لرسم سياسة بعيدة المدى لتنفيذ اسكان منخفض التكاليف في لبنان . وقدمت هذه الدراسة أيضا الى وكالات الامم المتحدة المهتمة بالموضوع .

- بناء على طلب رسمي من مجلس الانماء والاعمار، قدمت اللجنة التنفيذية لغربي آسيا خدمات استشارية لأصلاح وصيانة شبكة الطرق اللبنانية . واعدت ورقة عمل حول هذا الموضوع لكي تستخدمها الحكومة في مفاوضاتها مع المصرف الدولي للانشاء والتعمير وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

- في ميدان الصناعة ، اجريت اتصالات عدة مع مجلس الانماء والاعمار، ووزارة الصناعة، وجمعية الصناعيين اللبنانيين . وقدمت خدمات استشارية في اطار الاعدادات اللازمة للمسح

الصناعي . وفضلا عن ذلك ،أعدت الامانة التنفيذية ،بناء على طلب مجلس الانماء والاعمار اللبناني ، خطة دراسة تتعلق بالسياسة العامة للتصنيع في لبنان . ويجرى وضع ترتيبات اخرى لتقديم المساعدة في هذا الميدان .

- ورد من الحكومة طلب رسمي للاضطلاع بمشروع يتعلق بارساء قاعدة لبيانات السكان والاسكان . وقد احيل الطلب الى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية في نيويورك للموافقة . وينتظر ان يؤدى هذا المشروع الى تأمين جميع المعلومات السكانية والاسكانية اللازمة للسياسات التي ينبغي ان تنهض بها الحكومة بصفة عاجلة بعد الاحداث .

- بناء على طلب الحكومة أعدت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا دراسة عن تنمية الثروة الحيوانية في لبنان بعد الحرب . وتقدم الدراسة خطوطا توجيهية للتعديلات القصيرة الاجل وللتخطيط المتوسط الاجل على السواء . كما تضع الاساس اللازم للتخطيط المنظورى الطويل الاجل لهذا القطاع الهام .

وسوف يواصل الامين التنفيذى تقديم مزيد من المساعدات الى لبنان طبقا للاولويات وفي حدود الموارد الضيقة ومتطلبات برنامج العمل للجنة التنفيذية لغربي آسيا .

القرار ٤١ (٤) : مشروع برنامج العمل والاولويات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩

قدمت وثيقة مستقلة عن هذا القرار بموجب البند ٦ (ج) من جدول الاعمال المؤقت، الوثيقة رقم E/ECWA/ 60 .

القرار ٤٣ ( ٤ ) : التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا

طلبت اللجنة في هذا القرار من الامين التنفيذي اتخاذ الترتيبات من اجل المزيد من التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي هذا الشأن وبناء على اتفاق سابق مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، استمر العمل في ثلاثة مشاريع تشمل جميع البلدان العربية : نشر مجموعة احصائية سنوية ، ومشكلة هجرة الكفاءات ، وانشاء مركز توثيق اقليمي عربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وزيادة على ذلك ، استمرت الاتصالات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وخاصة فيما يتعلق بالمركز الاقليمي العربي المقترح لنقل التكنولوجيا . وابلغت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بجميع الخطوات المتخذة ووجهت اليها الدعوة للاشتراك في مختلف الاجتماعات التي تعقد ضمن اعمال التحضير لانشاء المركز .

وتضمن اسهام اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ورقة الموقف المشتركة للجان الاقليمية عن التعاون الفني بين البلدان النامية والمقرر تقديمها الى مؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني بين البلدان النامية المزمع عقده في الارجنتين في صيف ١٩٧٨ ، عددا من المقترحات الرامية الى انماء النشاطات المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في المجالات ذات الاهتمام المشترك . وسوف تستمر الاتصالات مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بغية تحقيق المزيد من التعاون واستحداث المشاريع المشتركة .

القرار ٤٦ (٤) : التعاون بين البلدان النامية

بمقتضى الفقرة (٢) من منطوق القرار طلبت اللجنة من " الامين التنفيذى ان يضاعف جهوده في مجال تعزيز التعاون بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي وبين الاقاليم".

وعملا باحكام هذه الفقرة، واصل الامين التنفيذى التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في عقد الاجتماع الاقليمي المشترك بين الحكومات بشأن التعاون الفني بين البلدان النامية الذى عقد في الكويت في الفترة من ٢٤ الى ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٧. وشملت مشاركة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا الاجتماع اتخاذ الترتيبات التنظيمية وما يتصل بها من ترتيبات ادارية واخرى تتعلق بشؤون المؤتمرات. وبالاضافة الى ذلك، تعاونت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تعاونا وثيقا في العمليات الموضوعية التي شملت توفير بيانات ومعلومات واسعة، واعداد خطة تفصيلية لورقة معلومات اساسية اعدها في النهاية خبير استشارى من التعاون الفني بين البلدان النامية في منطقة غربي آسيا. ونوهت الدراسة بأهمية الجهود المبذولة من قبل المؤسسات والمنظمات الوطنية والاقليمية والمشتركة بين الحكومات والدولية في تعزيز وتنفيذ التعاون التقني، واشارت الى الحاجة الى استحداث وتعزيز مؤسسات فعّالة قابلة للبقاء دون ان يقترن ذلك بازدواج في الجهود. وفضلا عن ذلك، تواصل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التعاون بصورة كاملة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في التحضير لمؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني بين البلدان النامية المقرر عقده في صيف ١٩٧٨. وفي هذا الشأن، تم اعداد دراسة عن دور اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في التعاون الفني بين البلدان النامية لتكون بمثابة اسهام في ورقة الموقف المشتركة للجان الاقليمية التي ستقدم الى مؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني بين البلدان النامية.

وهناك مشاركة اخرى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تعزيز التعاون الفني بين البلدان النامية، وتنعكس هذه المشاركة في اسهام اللجنة في النظام المرجعي للمعلومات الخاص ببرنامج الامم المتحدة الانمائي عن التعاون الفني بين البلدان النامية وذلك عن طريق تقديم بيانات، من خلال وحدة الاتصال التابعة للجنة والمعنية بالتعاون الفني بين البلدان النامية، عن منظمات اقليمية مختارة لديها قدرات في مجال التعاون الفني بين البلدان النامية.

وأعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقريرين الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. الاول يتعلق بالتقدم المحرز في التدابير الخاصة المتخذة لصالح اقل البلدان نموا في المنطقة، ويتعلق الثاني بتحليل متقاطع لبرامج المنظمات عن التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية. وفي الواقع، تواصل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تكييف برنامج عملها ليتلاءم مع الاولويات الاقليمية بما في ذلك التعاون الفني والاقتصادى بين البلدان النامية.

كما بذل جهد خاص في مجال تخطيط الامن الغذائي مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعاون بين البلدان العربية. وفي هذا الشأن، تشترك اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في رعاية ندوة هامة عن ذلك الموضوع مع معهد الدراسات والبحوث العربية. ومن المقرر عقد هذه الندوة في ربيع ١٩٧٨.

وفي ميدان السكان عقد في بيروت في الفترة من ١٢ الى ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، اجتماع الخبراء حول " الاساليب الخاصة بتعدادات السكان والمساكن " حيث شارك الخبراء من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خبراتهم ومشاكلهم في اجراء تعدادات السكان والمساكن . ومن بين التوصيات اقتراح بزيادة تبادل الطاقة البشرية والخبرة الفنية بين بلدان المنطقة وخاصة اثناء فترة عمليات التعداد . وثمة مثل آخر يدل على التعاون بين البلدان النامية وهو وصول ثلاثة خبراء سوريين في اساليب المسح الى عمان اخيرا ليساعدوا الحكومة العمانية فيما تجريه من مسح اجتماعي واقتصادي لتسع مدن .

ويتوفر المزيد من المعلومات عن نشاطات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فيما يتعلق بالتعاون بين البلدان النامية في مجال متابعة القرارات التالية : ٣٨ ( ٤ ) عن برنامج عمل لصالح أقل البلدان نموا في المنطقة ، ٤٠ ( ٤ ) عن اعادة تعمير وانماء لبنان ، ٤٣ ( ٤ ) عن التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ٥١ ( ٤ ) عن دراسة امكانية اقامة مركز لغربي آسيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها .

القرار ٤٨ (٤) : المسح الاقتصادى لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا

نظرا لعدم توفر موارد من الميزانية العادية لم يستطع الامين التنفيذى اتخاذ أى تدبير لبدء العمل في اجراء المسح الكامل ، على اساس سنوى ، ابتداء من السنة الاولى لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . ويجرى التفكير في مصادر تمويل من خارج الميزانية ، خلال فترة السنتين الحالية ، لتمويل المسح المزمع اجراؤه . وتجرى الاستعدادات لرسم صورة لمضمون المسح في المستقبل ووضع تقديرات لما يحتاج اليه من موارد . وقد اعيد ادراج المسح في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ليجرى تمويله من الميزانية العادية للامم المتحدة اعتبارا من فترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ . وفي الوقت نفسه ، بدأ العمل في اعداد الاستعراض السنوى للاحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا في عام ١٩٧٨ .

القرار ٤٩ (٤) : الاحصاءات والبيانات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة

عملت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال العام الماضي على زيادة عدد ومرات بعثاتها الى البلدان الاعضاء بغرض جمع البيانات. ورغم ان البلدان التي شملتها الزيارة تعاونت بدرجة طيبة، فقد أصبح من الواضح بشكل متزايد ان جمع البيانات لا يمكن ان يحقق اقصى النتائج. وهذا يرجع، من بين اسباب اخرى، الى عدم توفر البيانات في البلدان ذاتها من ناحية، والى الحجم الكبير للبيانات المصنفة من ناحية اخرى. وعلى سبيل المثال، تعتبر خطط التنمية الرسمية الراهنة في اثنين على الاقل من البلدان الاعضاء سرية ومحدودة التداول.

وقد ترغب اللجنة، نتيجة لذلك، في ان تطلب من الامين التنفيذي اعطاء الاولوية لتقديم المساعدة لتحسين نظم ومرافق الاحصاءات الوطنية في البلدان الاعضاء، الامر الذي قد يساعد على علاج ضعف هذه النظم من أجل تحسين نوعية جمع البيانات وزيادة كميته. وقد ترغب اللجنة أيضا في ان تحث البلدان الاعضاء مرة اخرى على زيادة تعاونها مع الامانة التنفيذية عن طريق تزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لتنفيذ برامج الشعب المختلفة.

وبغض النظر عما ذكر اعلاه، فقد تم الانتهاء من اعداد المجموعة الثانية من صحائف البيانات الخاصة باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وتشمل هذه المجموعة التي ستنشر قريبا نحو ٤٠ من المؤشرات الديموغرافية والمتصلة بالموضوع للبلدان الاعضاء في اللجنة وتشير الى الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥. وزيادة على ذلك، سوف تنتهي الامانة التنفيذية قريبا من اعداد خلاصاتها الاحصائية القطرية. وتتضمن هذه الخلاصات القطرية، بالنسبة لكل قطر، معلومات عن نشاطاته في مجال جمع البيانات السكانية، وتحليلا موجزا لأحدث البيانات السكانية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالموضوع والمتوفرة، وتتضمن لذلك نظرة عامة للاتجاهات المنظورية للمتغيرات السكانية، واستعراضا للسياسات السكانية التي ينتهجها القطر موضع البحث، كما تتضمن ثبتا واسعا بمنشورات الابحاث السكانية وغيرها من المنشورات ذات الصلة والتي تتعلق بذلك القطر.

وبالاضافة الى ذلك اعيد تصميم النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لزيادة تأكيد دورها كنشرة علمية هامة في الميدان تعالج المسائل السكانية في المنطقة. وتصدر النشرة باللغتين العربية والانكليزية وتوزع بالمجان على المهتمين بقضايا السكان في المنطقة ولرأو العاملين في هذا الميدان.

القرار ٥١ (٤) : دراسة امكانية اقامة مركز لغربي آسيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها

استقدم الامين التنفيذي ،كخطوة اولى في سبيل تنفيذ هذا القرار ، خبيرا استشاريا على مستوى عال من الخبرة للاستعانة بخدماته في تنفيذ هذا المشروع . وتم وضع وتنفيذ خطة عمل تفصيلية شملت الخطوات التالية :

١- عقد في بيروت في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ ، اجتماع تحضيري بين الوكالات دعي اليه ممثلون لوكالات الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية العربية الحكومية والمشتركة بين الحكومات . وكان الغرض من هذا الاجتماع مناقشة صلاحية دراسة الجدوى لانشاء المركز الاقليمي العربي .

٢- قامت بعثتان ميدانيتان زيارة ٢٠ بلدا عربيا في الفترة بين ١ تشرين الثاني / نوفمبر و ١٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ . واتخذت ترتيبات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتزويد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتقارير ميدانية عن البلدان العربية الافريقية الخمسة التي شملتها دراسة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على ان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتزويد اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتقارير عن البلدان العربية الاخرى في شمال افريقيا التي شملتها البعثات الميدانية . وقد فتح باب الاشتراك في هذه البعثات امام جميع منظمات الامم المتحدة والمنظمات العربية التي دعيت لحضور الاجتماع الاول بين الوكالات . ونتيجة لهذه الدعوة المفتوحة ،اشترك ممثلون من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية في البعثات بالاضافة الى خبراء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ولدى انتهاء اعضاء البعثتين من زياراتهم الميدانية اجتمعوا مع الخبير الاستشاري في بيروت . وتم خلال هذا الاجتماع بحث وتقييم نتائج البعثتين .

٣- استنادا الى المناقشات التي جرت في الاجتماع الاول بين الوكالات وباستخدام نتائج البعثتين والمعلومات الاخرى المستقاة من مصادر وطنية ودولية ،قام الخبير الاستشاري باعداد المسوّدة الاولى لدراسة الجدوى بشأن انشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها . وتتضمن الدراسة توصيات بشأن سلطة المركز وادارته وموظفيه وميزانيته وموقعه ووظيفته وخدماته .

٤- وبعد ذلك نوقشت المسوّدة في اجتماع ثان بين الوكالات عقد في بيروت في الفترة بين ٢٧ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ١٩٧٨ . واشتركت في هذا الاجتماع المنظمات الاثنتي والعشرين التالية : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ،منظمة الاغذية والزراعة ،منظمة العمل الدولية ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،منظمة اليونسكو ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ،منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي المنظمة العالمية للملكية الفكرية ،اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ،مركز التنمية الصناعية للدول العربية ،المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، البنك الاسلامي للتنمية ، صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (مصر) ، مركز البحوث والدراسات العلمية ( سوريـــة ) ، مؤسسة البحث العلمي (العراق) ، المجلس الوطني للبحوث العلمية ( لبنان ) ، الجمعية العلمية الملكية ( الاردن ) ، صندوق التنمية السعودي . ولدى اعداد المسوّدة المنقحة الاولى لدراسة الجدوى اخذت في الاعتبار الآراء التي تم التعبير عنها في هذا الاجتماع .

٥- وعملا بتوصية اتخذها الاجتماع الثاني بين الوكالات ، اجرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشاورات مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية وقررت بالاتفاق مع السيد الامين العام للجامعة العربية : ( ١ ) تأجيل موعد انعقاد الاجتماع المشترك بين الحكومات ، الذي كان مقررا عقده في الفترة ٢٧-٢٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ، الى ٢٤-٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ؛ ( ٢ ) توسيع المشاركة في هذا الاجتماع لتشمل جميع المنظمات العربية الاقليمية المعنية ، ( ٣ ) عقد هذا الاجتماع - كلما امكن - على مستوى الوزراء المهنيين بشؤون العلم والتكنولوجيا فيما يتعلق بممثلي الحكومات وعلى مستوى رؤساء المنظمات اذا امكن فيما يتعلق بممثلي المنظمات العربية الاقليمية ؛ ( ٤ ) ان يمثل الامانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الاجتماع الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية .

٦- وكجزء من سياسة الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الرامية الـى اشراك الحكومات الاعضاء في اعداد هذه الدراسة ، نظمت الامانة التنفيذية اجتماعا مشتركا بين الحكومات على مستوى الوزراء في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، دعيت اليه جميع الحكومات العربية والمنظمات العربية الاقليمية المعنية . وتشكل الآراء المعبر عنها في هذا الاجتماع موضوع البحث للتقرير الخاص بالاجتماع المشترك بين الحكومات .

٧- ويجرى في الدورة الحالية تعميم المسوّدة المنقحة لدراسة الجدوى بشأن المركز العربي الاقليمي لنقل التكنولوجيا وتأويرها والتقرير الخاص بالاجتماع المشترك بين الحكومات ، وذلك لمناقشتهما واعتمادهما .

القرار ٣٦ ( ٤ ) : طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

القرار ٣٧ ( ٤ ) : طلب جمهورية مصر العربية الانتماء لعضوية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

طلبت اللجنة في تقريرها عن الدورة الرابعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ( E/ECWA/54 ) ، أن يتخذ المجلس اجراءات محددة بالنسبة لهذين القرارين . وناقش المجلس هذه المسألة لدى النظر في تقرير اللجنة في الدورة الثالثة والستين للمجلس ( جنيف ، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٧٧ ) . وبالنسبة للقرار ٣٦ ( ٤ ) ، اقترح المجلس بالموافقة على تعديل المادة ٢ من قراره رقم ١٨١٨ (د-٥٥ ) ، بناء على اقتراح اللجنة . ووافق المجلس على التوصية الواردة في القرار ٣٧ ( ٤ ) بدون تصويت . ويرد النصان الكاملان لقراري المجلس في الوثيقة E/ECWA/65 المقدمة تحت البند ١٢ من جدول الاعمال المؤقت .

وفي كلتا الحالتين ، طلب المجلس من الامين التنفيذي تقديم تقرير عن تنفيذ القرار . وسوف يقدم الامين التنفيذي تقريره الى الدورة الثانية العادية للمجلس ، ١٩٧٨ .